

تخطئة الصواب

الأستاذ عبد الحمن فاضل

(الدار البيضاء)

تطورات وتحويرات في كل جيل ماض . واننا لو اطلعنا على اللغة التي تكلم بها القوم قبل الاسلام ببضعة قرون لوجدنا ان اختلافاتها عن اللغة الجاهلية التي وصلتنا غير قليلة . بل ان الاختلافات كانت كثيرة حتى عند ظهور الاسلام بين قبيلة وقبيلة في بعض التعابير مما سبب سوء التفاهم احيانا والفواجع احيانا ، مما دونه لنا الاسلاف .

واذا اعتبرنا ان الاقدم افصح من الجديد المستحدث فقد ارتنا دراسانا الترسيبية ان بعض الالفاظ التي نسميها عامية اقدم من نظائرها الفصحى . اي افصح : وبعبارة اغرب ان بعض الالفاظ الفصحى مولدة او دارجة بالنسبة الى الالفاظ المسماة مولدة او دارجة .

وصفة القول ان اللغة كائن حي متطور، لا يمكن ان يقف تطوره من حال الى حال الابدية . وما دامت الاجيال الجاهلية قد استعملت حقها في التحوير والتطوير عفويا فمن حق كل جيل جاهل او عالم ان يستعمل حقه في ذلك عفويا وعمديا . ومن يقرأ علم التعمني (Semantics) (1) يعرف تاليسر الاطفال والخدم والدهماء في تطوير اللغة جيلا بعد جيل - بالاضافة الى الشعراء والبلاء .

وبينما هذا هكذا اذا بغثة من الناس يخطئوننا كلما تكلمنا - بحجة من الحجج المعجبة الواهنة ،

كنت قرأت في صباي في احد الكتب القديمة ان قولك (اسميت الشيء) افصح من قولك (سميته) . ففرحت بهذه اللقطة استفدتها من ذلك الكتاب ، ودأبت على القول : اسماء ، واسموه ، وهو يسمى - بتسكين السين . . وصرت احور عباراتي في دروس الانشاء لكي اجد المجال فيها لاستعمال هذه الصيغ ، الفصحى على قول ذلك الكتاب .

ثم اتفق اني قرأت في كتاب آخر ان قولك (اسميته) خطأ وان الصواب (سميته) بالتشديد ، فتعجبت وتحيرت .

ثم اطلمت مع الزمن على مجادلات بعض اللغويين ومهاتراتهم وافتئاتهم على اللغة ، وفرضهم على الخلق آراءا خلافية ، وتحريمهم اخرى جوازية ، وتسفيه بعضهم بعضا مجرد المخالفة والناكدة .

فتعلمت من ذلك ان الفصحى ما تكلم به فصحاء الناس ، بصريا كان مذهبه ام كوفيا ، ومقبولا عند بعض العلماء ام مرفوضا ما دام مقبولا عند الآخرين . اي اني اخذت بالقاعدة الدينية : يسر ولا تعسر .

وزادني دراسة اللغة خبرا ، فتبين لي ان ما نسميه كلام العرب ، او العربية الفصحى ، انما هو اللغة التي دونها لنا المدونون ، اي لغة الجاهلية ، وان هذه اللغة لم تصلنا الا بعد ان طرأت عليها

(1) اي علم دلالة الالفاظ او تطور المعاني . نسميه « التعمني » من المعنى لا من المعناه .

في كلام العرب سابقا فقد آن لها ان ترد منذ اليوم ،
فان تعبير (نفس الشيء) له استعماله وتعبير
(الشيء نفسه) له استعماله .

ولست اعلم كيف انتشرت هذه الخرجلة هذا
الانتشار من مشرق العالم العربي الى مغربه ،
فاصبح حتى المتحرسون من الكتاب يتجنبون على
نحو واضح استعمال تعبير (نفس الشيء) في
كتاباتهم ، ويقولون (الشيء نفسه) بدلا منه بالرغم
مما في ذلك من ركاكة وتعمل احيانا .

انا شخصيا كنت مصرا على استعمال (نفس
الشيء) حينما استحسنت ذلك بصرف النظر عن
ورودها او عدم ورودها في لغة العرب . لكن اتفق منذ
عدة اعوام ان اهديت رأيي هذا لبعض الاصدقاء فقام
احدهم - صاحب الدار الذي كنا في زيارته - الى
المعجم ، واذا القول بعدم ورودها في لغة العرب
مكذوب من اساسه . وقد ضرب المعجم مثلا
لاستعمالها بقوله « نفس الجبل مقابلي » .

ككيف حدث ان انتشرت هذه الازعومة هذا
الانتشار بحيث صار يعتبر كل ما يخالفها خطأ ؟
لست ادري . لكن الذي ادريه ان الكثير من
التخطئات لا يبرر له ، وما عليك عندما يخطئوك الا
ان تتناول المعجم عند وصولك الدار . وسترى احيانا
ان مخطئك هو المخطيء ، او ان المسألة جوازية
يصح فيها الوجهان ، او اكثر من الوجهين !

اختلف شاعران ذات مرة في كلمة (الوداد)
وردت في شعر احدهما ونطقها بكسر الواو فقال
الآخر ان الصواب نطقها بضمه . فسألاني ان احكم
بينهما ، فضحكت وقلت : الحقيقة اني كنت اظن
الصواب نطقها بفتح الواو ! ورجعنا الى المعجم فاذا
بها يصح نطقها بفتح الواو وضمه وكسره جميعا . .

مهمة ام هامة ؟

وسترى ان مراجعة المعجم مفيدة دائما ، ان لم
تكن في الرد على معارضك ففي تأييد اعتراضه
وتصحيح خطئك ان كنت مخطئا حقا .

قال لي احدهم قبل بضعة سنوات ان (المهم)
خطا وان الصواب هو (الهام) ، وعلى هذا لا يقال :
ذهب فلان في مهمة بل في هامة !

ويقترحون علينا بدلا من التمايز المستحدثة التي
ترد على الستة تعابير اخرى لا ندري من اين جاؤوا
بها، وهي ايضا مستحدثة ، من عند انفسهم ،
وليس ثمة ما يرجعها على المستحدثات التي
يخطئونها . بل ان بعضهم يغطي صوابا صراحا
يفرض بدلا منه خطأ صراحا .

نفس الشيء :

بمئت ذات مرة مقالا الى مجلة معروفة وردت
فيه هذه العبارة : « .. لصدر عنه نفس التصرف
الذي صدر منه .. ولسارت القصة .. الى نفس
النهاية المحتومة » .

فما كان من المصحح الهام الا ان قلب العبارة
فجعل عاليها سافلها فصارت هكذا : « .. لصدر
منه التصرف نفسه الذي صدر عنه .. ولسارت
القصة .. الى النهاية المحتومة نفسها » .

ولكان حذف هذه الفقرة من المقال احب الي من
مرضها على انظار القراء بهذا السبك المضطرب
القبیح .

لقد اعتبر المصحح ان الخطا في عبارتي من
الوضوح والبداهة بحيث يحق له ، بل يجب عليه ،
ان يتناول بقلمه فيصححه .

نعم ، كثيرا ما قيل لي ان (نفس الشيء) خطأ
وان الصواب ان اقول (الشيء نفسه) . فاذا
سألتهم عن السبب قالوا ان (نفسه) بدل من (الشيء)
في الامراب . فعندها اقول لهم ان ورودها (بدلا) في
هذه الجملة لا يعني انها يجب ان تستعمل بدلا في كل
جملة ولا يجوز استعمالها مضافة الى (الشيء)
ايضا . . فان كون (متروم) مثلا مجرورا في قول
عنتره العبي « هل غادر الشعراء من متروم » لا
يعني اننا لا يحق لنا ان نورد الكلمة مفعولا به فنقول
- مع احترامنا للوزن - « هل غادر الشعراء متروما »
. . وان كون (غفورا) اسما لكان في الآية « كان الله
غفورا رحیما » لا يعني انه لا يجوز ايرادها خبرا (لان)
في آية اخرى « ان الله غفور رحيم » .

ولا انهم كيف لا يجوز في منطقتهم اضافة
(نفس) الى (الشيء) ويجوز اضافتها الى الضمير
التابع له (الهاء)!

ويقولون - وبالعجب - ان (نفس الشيء) لم
ترد في كلام العرب ، فكنت اجيبهم ان كانت لم ترد

لكن تعبير (همه الامر) يعني اقلقه واحزنه ، او احزنه حتى اذابه ، ومن ثم صار (الهم) بمعنى الدوبان - حتى ذوبان الثلج . واما (اهمه الامر) فيصني اقلقه واحزنه ، ومن هنا جاء قولهم (اهمه الامر حتى همه) اي احزنه حتى اذابه . ومن معنى القلق قيل (اهمه الامر فاهتم به) ، وهكذا نشأت صيغ الاهتمام والهمة والمهمة ثم الاهمية .

وإذا كان صاحبي قد راجع معجما (مهما) بعد افتراقنا فقد صحح رأيه ، والا فهو لا يزال يظن ان رأيي في حاجة الى تصحيح .

على ان (المهم والمهمة) قد صدر الحكم ببراهتهما ورفع العطر عنهما أخيرا ، فقد سمعت من أحد اساتذة العربية من انصار (الهام والهامية) يقول ان تخطيط (المهم والمهمة) خطأ ، وان الكتاب اخذوا يستعملونهما . ولا تدري من الذي حرم ولا من الذي حل . الا ان الواضح هو ان المسألة كانت تنتهي على خير لو روجع المعجم من اول الامر .

لكن التحذير الذي لا نجد بدا من ذكره هنا هو الا نتخذ من المعاجم المصرية المختصرة حجة دامغة ، فكثيرا ما تهمل هذه المعاجم بعض معاني الكلمة او اشتقاقاتها ، بالإضافة الى انها لا تخلو من اغلاط لغوية ومطبعية .

استهداف

من احسن ما توصل اليه القدامى من اللغويين العقلانيين قولهم ان ما قيس على كلام العرب فهو منه .

فالمعجم اولا لا يذكر للكلمة جميع صورها الاشتقاقية بل ما روي منها من العرب فقط أي ما سمعه اللغويون منهم منها ، ولا بد ان ما لم يسموه كثير . فاذا لم نجد في المعجم لاحدى الكلمات صيغة الفاعل او المفعول او الانفعال او التفعّل .. فهذا لا يعني ان العرب لم يستعملوا هذه الصيغ من تلك الكلمة، وانما يعني ان اللغويين لم يسموها وحسب. ثانيا : حتى لو صح ان العرب لم يستعملوا بعض الصيغ لما كان معنى ذلك اننا لا يجوز لنا ان نستعملها بالمعنى القياسي الذي تدل عليه اوزان تلك الصيغ ، فلكل جيل حاجاته اللغوية ومحسناته التعبيرية .

ثالثا : انه ما من لغوي معاصر - مهما يكن معجميا - لا يستعمل بعض التعبيرات المستحدثة التي

لم ترد على السنة العرب الاقدمين او وردت على سنتهم في غير معانيها الحاضرة ، مثل : التشريع والانتاج والفنان .. وبعضها مضبوط اصلا مثل : المشروع (مفرد المشاريع) والتلاجة والمفكرة والحكومة والدولة والدوائر (الحكومية) والمرسوم والرسمي والتشريفات والتقارير ومحرر (الجريدة) .. لقد بدا للمحدثين ذات يوم ان يقولوا (استهدف الامر) بمعنى رمي اليه او قصده ، غير ان هذا التعبير القياسي السائغ اخفى وحل محله (هدف الى الامر) .

وحجة الذين يخطئون (استهدف) هي ان العرب انما قالوا (استهدف الشيء) بمعنى ارتفع ، و (استهدف له الشيء) بمعنى انتصب ، لكنهم لم يقولوا ، اي اننا لا نعلم انهم قالوا (استهدف الشيء) بمعنى نصبه هدفا او جعله نصب عينيه .

وجوابنا على هذا هو ان العرب لم تقل (هدف اليه) ايضا بهذا المعنى . فاذا كانت المسألة مسألة تحريم ما لم يرد في المعجم فان تعبير (هدف اليه) حرام مثل (استهدفه) . بل هو احرم لانه مؤلف من كلمتين بدلا من كلمة واحدة . وان كانت المسألة مسألة قياس واجتهاد فان الاجتهاد والقياس يعضدان صيغة (استهدفه) لان العرب قالوا (استخدمه) بمعنى اتخذه خادما ، و (استعمله) بمعنى اتخذه عاملا ، و (استكتبه) بمعنى اتخذه كاتبيا ، و (استوزره) بمعنى اتخذه وزيرا .. فلماذا لا يحق للعرب المعاصرين وحدهم ان يقولوا (استهدفه) بمعنى اتخذه هدفا ؟

الشارح الرئيس :

سألني احدهم : هل الصواب نطق (العلاقات الدولية) بفتح الدال نسبة الى الدولة ام بضمه نسبة الى الدول ؟ فقلت له : كلاهما خطأ وكلاهما صواب . والذي اعنيه ان النسبة الى الدولة خطأ عقلانيا ، لان المعنى المقصود هو العلاقات بين الدول . واما النسبة الى الدول فخطأ نحويا . فمعلوم ان من مقتضيات القاعدة العربية (الجاهلية) اعادة صيغة الجمع الى الافراد وصيغة فاعل الى (فاعل) - بفتحيتين - قبل اضافة ياء النسبة . ففي النسبة الى القبائل يقولون (قبلي) بفتح الباء ، والى الربيع يقولون (ربيعي) بفتحها كذلك .

وقد قال لي احد الاساتذة ذات يوم وهو يقرأ شيئا من كتاباتي « اسمع لي ان اصحح هذه الكلمة ».

مندلك (الراسي) ومعناها يلتبس بمعنى العمودي ضد الافقي . فللخروج من هذا المازق صرفوا النظر من ياء النسبة وقالوا (الشارع الرئيسي) و (الفكرة الرئيسية) و (الامور الرئيسية) .. كانما هنالك رؤساء ومرؤسون بين الشوارع والاشياء كما بين البشر . اي اننا نضحي بالمعنى ونجالي المنطق في سبيل التمسك بقاعدة غير لازمة .

الطيس الامثل ان تقتدي بعرب الجاهلية وتقول: الشارع الرئيسي والفكرة الرئيسية ، قياسا على المدني والخريفي .. ونستريح ! ام نحن اشد جاهلية من الجاهليين ؟

اذا فرض علينا ان نعيد كل كلمة الى اصلها المجد قبل ان نلحق بها ياء النسبة كان علينا ان ننسب الى كل من (الام) و (الامة) و (الامم) بكلمة واحدة هي (الامي) . لكن المعاصرين حلوا بعض المشكلة يوم قالوا (الامي) نسبة الى الامم ، ولا نستجد ان ياتي جيل اقل اكرانا بالقواعد التقليدية منا فيقول (الامتي) نسبة الى الامة ! .. كما يقول بعضهم اليوم (العجالي) نسبة الى الحياة بدلا من (العجوي) التي صارت تعني الجوهري والضروري .

اولم يقل العرب الاقدمون : مدني ومدني ومدني ومداني ؟

* * *

هذا نقوله مع الاعتذار الى الاساتذة الذين ورد ذكر بعضهم تنويها في هذه الكلمة ، فاننا لا نقصد الطعن بأحد بالاماع الى مناقشات لغوية جرت لنا مع بعضهم ، وانما هي آراء لنا نظنها صائبة ونظن نشرها اصبح من الضرورات اللغوية ، لتصبح موقف الكتاب من الكلمات الشائعة التي تصدنا لها ومن امثالها اولا ، ولاظهار مذهبنا في الاخذ بالقياس وضرورة الرجوع الى المعجم عند الاشتباه ومدى التزامنا بما ينص عليه المعجم ثانيا . والحكم للقاريء وللزمان على كل حال .

قلت « اية كلمة ؟ » .. قال « كلمة بديهي ، فانه يقال طبيعي من الطبيعة شذوذا لكن لا يقال بديهي من البديهة ، فالصواب بدهي » . قلت له « ان اهل الاختصاص من العرب في عصور الثقافة تالفا وترجمة - اي العهد المباسي - قالوا بديهي كما قالوا طبيعي ، فان كانوا مخطئين ليجبني ان اخطئه معهم » .

والواقع ان العرب القدامى نسبوا الى صيغة فعيل ايضا في بعض الاحوال دون ان يجردها من الياء ، في مثل قولهم (الخرفي) و (الخريفني) دون تفريق نسبة الى الخريف ، و (المدني) للانسان و (المدني) للطائر ونحوه نسبة الى المدينة .

اما الجمع فلت ادري كيف استغنى العرب الاقدمون عن النسبة اليه بوجه عام ، لكنني ادري انهم كانوا اذا دعت الحاجة يخرقون هذه القاعدة غير الذهبية عند خشية الالتباس . ومن ذلك قولهم (انصاري) و (مدائني) نسبة الى الانصار والمدائن . بل انهم نسبوا الى المشي ايضا فقالوا (يحراني) نسبة الى البحرين . (وهذه من المفارقات اللغوية فان اسم البحرين ينطق بالياء دائما والبحراني بالالف دائما) . وقياسا على هذا نقترح النسبة الى بلاد الرافدين - العراق القديم - بصيغة (رافداني) بدلا من القول انه (يمت الى ارض الرافدين) .

فاذا كان عرب الجاهلية ، اصحاب القاعدة ، انفسهم قد خرجوا على قاعدتهم عند اقتضاء الحال فما بالنا نحن نتخرج من ان نعدو حدوهم وحاجاتنا اوسع من حاجاتهم وكلامنا اكثر تعقيدا وتعرضا للالتباس من كلامهم ؟

ان قاعدتهم الحقيقية هي الشذوذ من القاعدة عند الضرورة .

كثيرا ما يصادفنا تعبير (الشارع الرئيسي) بدل (الرئيسي) . والذي دلعمهم الى هذا فيما يظهر هو انهم لم يستطيعوا الحاق ياء النسبة بكلمة (الرئيس) بعد تجريدها من الياء ، لانها تصبح